

الاستنتاجات والتوصيات: نحو تنمية تمكينية

استناداً لما تضمنته فصول تقرير التنمية الحالي من تحليلات للواقع الفلسطيني المعاش، ودور مختلف العوامل الخارجية والداخلية في التأثير على الحالة الفلسطينية السياسية والتنمية، سلباً وإيجاباً، يحاول هذا الفصل الختامي تقديم رؤية واقعية وعملية – عبر مجموعة من التوصيات العامة والقطاعية – لما ينبغي فعله في فلسطين للخروج من حالة التدهور والضعف وتحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني المتمثلة بالانعتاق من كل أسباب الظلم والقهر، عبر إنجاز مشروعهم التاريخي بالاستقلال وإحداث تنمية تمكينية تعيد بناء المجتمع وتمكن الإنسان الفلسطيني من المساهمة في الحضارة الإنسانية.

كان لواقع التجزئة الجغرافية، الذي فرضته إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي تعزز ببناء جدار الفصل العنصري تداعياته على أصعدة متعددة. فقد تركت التجزئة الجغرافية بصماتها على أداء المجتمع الفلسطيني، وذلك بإضعافها العلاقات الفلسطينية الداخلية والعلاقات الفلسطينية مع الخارج. كما أثرت التجزئة سلباً على تطور القيم والثقافة والسلوكيات الفلسطينية بإضعاف تفاعلها مع بعضها البعض، ومع القيم والثقافة العربية الجامعة، ومع الثقافة الإنسانية في العالم.

ثمة أسباب أدت إلى هذه التطورات، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، إضافة إلى أسباب بنيوية في المؤسسات وعملية التنمية التي تقوم عليها.

وتتمثل الأسباب الداخلية في ثلاثة عناصر أساسية هي:

- غياب منظور تنموي جامع: نتيجة لغياب أولويات فلسطينية واضحة تتمحور حول منظور تنموي فلسطيني متفق عليه، وغياب آلية تنسيقية فاعلة بين السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. كما أدى هذا الغياب لتعزيز أجندات المانحين التنموية ومنظورهم السياسي، وتسهيل تبعية مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لهم. ولقد أصبح ذلك أكثر احتمالاً مع ضعف حكم القانون والشفافية والديمقراطية، وضعف ثقافة تداول السلطة في داخل مؤسسات السلطة ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

- عدم تجذر مفهوم القيادة التنموية: مما أدى إلى سلبية الدور الذي قامت به السلطة الوطنية الفلسطينية تجاه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في السنوات الأولى من عمل هذه المؤسسات. فقد رغبت منظمات المجتمع المدني في إقامة علاقة تكاملية وديمقراطية مع السلطة، وفي تعزيز جسور الثقة بينهما، غير أن أسلوب المركزية لم يسمح بالتوصل إلى تعاون مثمر وكاف بين الفريقين. كما

شكل تردد السلطة في حماية منظمات المجتمع المدني وإشراكها في صناعة القرار جزءاً من أسباب قصور أداء الجانبين.

- مراوحة أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. أدى تنامي اعتماد هذه المؤسسات والمنظمات على المانحين الخارجيين في تمويل مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمالها الاعتماد على الذات، إلى مزيد من تحكم المانحين في التوجهات التنموية الفلسطينية، وبالتالي تحكمهم في تطور المجتمع برمته واستقلال إرادته السياسية. ويلعب السبب البنيوي دوراً في أداء مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني هذا. فقد شكل ضعف التنسيق والتعاون فيما بينها - ضمن منظور تنموي متفق عليه مع السلطة - وغياب التكامل الهادف بين نشاطاتها، وضعف الوعي بأهمية تنجيع آليات تطوير أدائها، شكلاً ذلك كله سبباً في زيادة هشاشة أدائها.

أما الأسباب الخارجية، فتتمثل أيضاً في ثلاثة عناصر أساسية، هي:

- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية: وهو الذي يلعب الدور الرئيس في تبيد فرص تمكين المجتمع الفلسطيني وتطوير أدواته بطريقة رشيدة وهادفة، وفي تقويت الفرصة عليه لصوغ أولوياته بحرية.

- دور المانحين: أي الهيئات التي تقدم للفلسطينيين العون المادي، والتدريب، وغيرها - والتي لعبت دورين غير متسقين؛ أحدهما إيجابي، والآخر سلبي. ويتمثل الدور الإيجابي في توفير الأموال للمشروعات الفلسطينية، وتوفير التدريب وبناء القدرات. أما دورها السلبي فيتمثل في ضعف التنسيق بين برامجها التنموية وسياساتها، وحساسيتها المحدودة لأولويات الفلسطينيين وتطلعاتهم السياسية، أضف إلى ذلك سعي بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل، بصرف النظر عن الأجندة الفلسطينية المفترضة أو

تركزت التجزئة الجغرافية بصماتها على أداء المجتمع الفلسطيني.

أدى تنامي اعتماد مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني على المانحين الخارجيين في تمويل مشاريعها التنموية والخدمية، وإهمالها الاعتماد على الذات، إلى مزيد من تحكم المانحين في التوجهات التنموية الفلسطينية.

سعي بعض المانحين إلى فرض أجنداتهم السياسية عبر التمويل.

فقد قدمت الوكالة - منذ نشوئها - خدمات مهمة على الصعيد الكمي في مجالات التعليم والصحة والتدريب وغيرها، غير أن نشاطها أدى إلى حد ما - على الصعيد النوعي - إلى زرع قيم الاتكالية. أضف إلى ذلك أن اعتماد موازنة الوكالة على التبرعات يزيد من درجة انكشافية المجتمع الفلسطيني، فأى تخلف من المتبرعين عن الوفاء بتغطية موازنتها يعجزها عن القيام بمهامها. وعند عجزها في ظل تنامي ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية، وعجز المجتمع المدني عن القيام بمهام الوكالة، يتعمق انكشاف المجتمع الفلسطيني أمام تحديات إنسانية وسياسية خطيرة.

المنشودة. ونتيجة لذلك، تحول التعاون بين الفلسطينيين والمانحين إلى محصلة غير منصفة للفلسطينيين تتمثل في فرض شروط سياسية مجحفة مقابل الدعم التنموي المقدم. وتعبير آخر، يمكن لغياب التوازن بين مقاربة الفلسطينيين الترموية ومقاربة المانحين أن يلغي بعض النتائج الإيجابية للعون المقدم، وقد تنقلب النتيجة - في حالات معينة - إلى حالة سلبية إذا استمر الحال على ما هو عليه.

● **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين:**
والتي تلعب دوراً مهماً في تمكين الفلسطينيين - اللاجئين منهم بشكل خاص -.

إطار (٦-١): دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: إغاثة أم تمكين؟

تقدم وكالة الغوث ثلاثة أنواع رئيسية من الخدمات لأكثر من ٤,١ مليون لاجئ فلسطيني، ٢٨٪ منهم يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الخدمات هي: برامج التعليم (وتشكل ميزانيتها ٥٨٪ من ميزانية الوكالة، ويشكل عدد موظفيها ٧٢٪ من عدد الموظفين)، برامج الصحة (١٨٪ من الميزانية، ١٥٪ من الموظفين)، برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية (٩٪ من الميزانية، ويستفيد منه ٦٪ فقط من مجموع اللاجئين). هذا إضافة إلى بعض البرامج الثانوية كتقديم القروض، وتأهيل البنية التحتية للمخيمات، وغيرها. وتثار حول وكالة الغوث الدولية ودورها وطريقة عملها الكثير من التساؤلات والمواقف المتناقضة، إذ يحاول كل طرف أن ينظر للوكالة الدولية ودورها في تمكين اللاجئين وتأهيلهم من زاوية تحقيق رؤيته الخاصة، وتتلخص أهم المواقف بالتالية:

موقف اللاجئين: ينظر اللاجئون لوكالة الغوث الدولية بأهمية بالغة، ومن زاويتين، الأولى باعتبارها الاعتراف الدولي العملي على استمرارية مشكلة اللاجئين واللجوء الفلسطيني، فيما تتمثل الثانية، بأهمية المساعدات التي تقدم لهم في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتأهيل. ومن هنا يبدي اللاجئون حساسية عالية إزاء محاولات تقليص خدمات الوكالة، أو إلغاء دورها، باعتبار ذلك محاولة لإنهاء قضية اللاجئين وشطب حق العودة، وتمهيداً للقبول بمشاريع التوطين. وفيما يخص مسألة تمكين اللاجئين وتحسين أوضاعهم، فهي مسألة تفهم عادة على نحو سلبي لدى الكثير من اللاجئين على أنها محاولات لجعل اللاجئين أكثر قدرة على الاندماج في محيطهم الاجتماعي في مجتمع اللجوء، ولفرض حلول تقوم على التوطين والتعويض بدل العودة.

موقف إسرائيل: لإسرائيل موقفان متناقضان من وكالة الغوث، فمن جهة ترى في الوكالة مصدر استقرار، وأنها قد تساعد في تسهيل إدماج اللاجئين في مجتمعات اللجوء، عبر خلق وسائل تمكينهم الاقتصادي والسكني. ومن جهة أخرى توجه إسرائيل الاتهامات والانتقادات للوكالة، وخصوصاً إذا كانت إسرائيل بمعرض تبرير بعض تصرفاتها العدوانية. فهي أحياناً تدعي أن الكثير من منشآت الوكالة قد تحولت إلى مراكز للنشاطات الفلسطينية المعادية لإسرائيل، وأن بعض موظفيها متورطون بأعمال مقاومة. وأحياناً تدعي أن الوكالة لا تحرك ساكناً تجاه تحريض مدارسها ومقرراتها على كراهية إسرائيل، ولا تشجع على تعليم التسامح والتفاهم داخل مدارسها. فإسرائيل لا ترى في وكالة الغوث إلا كونها مؤسسة أوجدها المجتمع الدولي من أجل القضاء على أحلام اللاجئين بالعودة عبر تحسين أوضاعهم وتمكينهم من الاندماج في الحياة في مجتمع اللجوء.

موقف الدول المضيفة: تحظى وكالة الغوث الدولية بعلاقات جيدة مع كافة الدول التي تستضيف اللاجئين، وهذه الدول ترى في وجود الوكالة اعترافاً دولياً ببقاء مشكلة اللاجئين. وتطالب هذه الدول أن لا يتوقف عمل الوكالة حتى يتم حل قضايا اللاجئين، هذا فضلاً عن تحمل وكالة الغوث عبء تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في هذه الدول.

الموقف الدولي: ترى معظم الدول أن وجود الوكالة بالغ الأهمية لضمان الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً دورها في ظل عدم وجود حل سياسي لهذه القضية. وترى هذه الدول أن عمل الوكالة في أوساط اللاجئين يمنع قيام أزمات اجتماعية وسياسية، ويمكن ملاحظة أهمية دور الوكالة من خلال حجم التبرعات التي تقدمها هذه الدول سنوياً لوكالة الغوث. وترى هذه الدول أن للوكالة جانباً خدمياً وليس سياسياً، رغم أن الوكالة بتمويلها ما هي إلا انعكاس لإرادة دولية ذات ارتباطات سياسية بالأساس.

إطار (٦-٢): برامج التمكين: الوعي والممارسة الفعلية

تعتمد غالبية المؤسسات مفهوم التمكين كاساس لبرامجها، ولكن غياب مفهوم شمولي للتمكين يؤدي إلى تركيز مبالغ فيه على الفرد والوعي وكأنهما كافيان من أجل تحقيق التمكين والتنمية. وأصبح من الواضح أن التمكين هو مفهوم شمولي له أبعاد فردية وجماعية، ليس على مستوى الوعي والتربية والتعليم فحسب، بل وعلى مستوى البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المتجذرة في البيئة المحيطة. ولا يمكن تحقيق هذا المفهوم إلا من خلال الدمج المحكم بين مفهوم الوعي من ناحية والقدرة على الممارسة الفعلية في بيئة تمكينية (Praxis). ولهذا المفهوم دور حاسم في النظر إلى كافة البرامج والمشاريع سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقييم، بحيث لا تفصل البرامج التوعوية عملها عن التغييرات الضرورية اللازمة لإحداث تغيير جوهري في البيئة المحيطة (السوق، مؤسسات الدولة، القانون، الأسرة) ليتمكن الأفراد من ممارسة ما يتم توعيتهم أو تدريبهم حوله. ويتم انتقاد برامج التثقيف المدني الشائعة في فلسطين على أنها لا تتمتع بفهم متعمق لطبيعة الظروف المحيطة وطبيعة الحاجات والأولويات وآليات العمل اللازمة، وتتفق ملايين الدولارات بدون أن يقيم أثرها بشكل حقيقي.

القسم الأول: التمكين: من رد الفعل إلى الفعل

يسعى الإنسان الفلسطيني إلى التخلص من الاحتلال وتثبيت وجوده الوطني وتثبيت وجوده على الأرض الفلسطينية.

الفلسطيني، كمهام مركزية للتمكين. وباختصار، فإن ظروف الاحتلال والتقسيم الجغرافي والتفتت الثقافي والاجتماعي تجعل من التمكين أمراً ملجأً في الحالة الفلسطينية الراهنة، والمستقبلية أيضاً.

يسعى الإنسان الفلسطيني إلى التخلص من الاحتلال وتعزيز نسيجه الوطني وتثبيت وجوده على الأرض الفلسطينية، وصولاً إلى إعادة بناء الوطن والمجتمع الفلسطيني على أسس إنسانية سليمة. وفي هذا السياق يعني التمكين "تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني الذاتية للاستمرار في التواجد على الأرض الفلسطينية، كمجتمع إنساني نام و متماسك وقادر على المحافظة على هويته الإنسانية الوطنية وتطوير قيمه وحضارته". وبالتزامن مع ذلك وفي تكامل معه، يعني التمكين "تحفيز تفاعل حي ومستدام بين الإنسان الفلسطيني وبين جغرافيته، وتفعيل وتطوير كافة الطاقات والمصادر المخترنة في صلب المجتمع- بأفراده ومؤسساته وقيمه الإيجابية، بما يخدم إنجاز مشروعه التاريخي بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة". ولتحقيق ذلك، يرتقي التمكين من صيغة الدفاع إلى آلية فاعلة للعمل الدؤوب والبناء الداخلي وتسريع إنهاء الاحتلال عن الأرض الفلسطينية. وفي هذا الإطار، تبرز مهام تنمية المجتمع ومؤسساته، وقيل كل شيء الإنسان

ينبغي توفر الرؤية والقيادة الحكيمة والشرعية والمؤسسات الرشيدة والإرادة.

ومن أجل أن يصبح مفهوم التمكين الشمولي قابلاً للتطبيق، ينبغي توفر الرؤية والقيادة الحكيمة والشرعية والمؤسسات الرشيدة والإرادة. ومن أجل ذلك يقدم التقرير عدداً من التوصيات المتكاملة والتي تفصل بعض التوجهات المقدمة في الأقسام السابقة للتقرير. وسيكون التركيز هنا على المحاور نفسها التي تعاطى معها التقرير. ومع ذلك ينبغي التنبيه إلى أن هناك العديد من القطاعات الرئيسية التي تحتاج، من أجل تطويرها وتمكين العاملين فيها والمستفيدين منها، إلى تفصيل وتدقيق من خلال دراسات وورشات عمل متخصصة. ويدعو التقرير هذه المؤسسات للاسترشاد بمنهج التمكين من أجل تطوير برامجها المستقبلية ليتكامل عملها مع عمل باقي المؤسسات وليصبح أكثر تأثيراً وعمقاً.

نقطة ضوء (٥٣): تجربة لجنة الطوارئ العليا لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس

- مقابل الضعف في الأداء التمكيني لمعظم المؤسسات الرسمية في مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها الحالة الفلسطينية، تقف تجربة مهمة تطوي على دروس وعبر تمكينية مهمة، هي تجربة لجنة الطوارئ العليا لدعم صمود انتفاضة الأقصى في محافظة نابلس. والتي تقف كتجربة رائدة في مواجهة إجراءات الاحتلال، خاصة من زاوية كونها تعكس أهمية تضافر الجهود والتنسيق بين مختلف الفعاليات المجتمعية لرفع درجة الاستعداد لمواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال. وتتخلص هذه التجربة بالتالي:
- بدعوة من جهات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة، تم تشكيل لجنة سميت للجنة الأهلية لدعم صمود انتفاضة الأقصى في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٠، وشملت ١٧ مؤسسة في المدينة، روعي في تشكيلها أن تشمل مؤسسات وطنية وأهلية ومن القطاع الخاص، وأن لا تشمل الوزارات تجنباً للبيروقراطية والمركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام.
- الدافع وراء تأسيس هذه اللجنة، عدا تصاعد الإجراءات الإسرائيلية القمعية، هو اعتقاد المواطنين بعدم كفاءة وفعالية آليات الدعم القائمة بسبب نقص التمويل، وغياب التحديد الموضوعي والمهني لاحتياجات المواطنين والأسر المحتاجة، إضافة إلى تعدد الجهات التي تتولى مهمة الدعم والمساعدة، وما ترتب على ذلك من إرباك وازدواجية في العمل.
- تشكيل مركز التفعيل المجتمعي، والذي انبثقت عنه مجموعة من اللجان هي: لجنة الطفل، لجنة المرأة، لجنة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، اللجنة الإعلامية، واللجان الشعبية أو لجان الأحياء، وهدفت هذه اللجان إلى دعم وتعويض المواطنين المتضررين، وتعويض النقص في الخدمات الصحية، وإقامة المشاريع لتشغيل العاطلين عن العمل، والتنسيق مع باقي المحافظات لضمان التكامل ووضع الأولويات في الدعم.
- ولتحقيق هذه الأهداف تم تشكيل ثمان لجان فرعية متخصصة هي: لجنة الطوارئ للإغاثة والتموين، ولجنة الطوارئ الصحية، ولجنة الأبنية وتقييم الأضرار، ولجنة الطوارئ لتشغيل العمال ودعمهم، واللجنة الزراعية، ولجنة الطرق والشوارع، ولجنة المشاريع وتنمية الموارد، واللجنة المالية، واللجنة الإعلامية. وقد تشكلت كل من هذه اللجان بعضوية المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة لعمل اللجنة على أسس مهنية تخصصية وعلى أساس تقسيم العمل كل حسب مجال عمله.
- بشكل عام استطاعت هذه اللجنة تحقيق نجاحات مجتمعية مهمة عبر دعم المواطنين وتعزيز صمودهم أمام الإجراءات الإسرائيلية القاسية وعبر التخفيف من آثارها السلبية عليهم. بصورة عامة، يمكن اعتبار تجربة اللجنة الأهلية في نابلس، تجربة مفيدة وذات مغزى تمكيني مهم. ويدعو ذلك إلى ضرورة الاستفادة منها في تطوير آليات المواجهة والصمود، وفي الاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين.

إطار (٦-٣): مئة نقطة ضوء ونقطة (الدروس المستفادة)

لقد تمكن فريق التقرير من خلال إبراز المبادرات الفردية والجماعية من تحقيق الأهداف المترابطة التالية:

- تشجيع صاحبات وأصحاب المبادرات على الاستمرار في الخلق والإبداع والعمل الدؤوب، من خلال تقدير مبادراتهم ونشرها في تقرير التنمية البشرية.
- إعادة تشييط المجتمع، بمبادريه، من خلال خلق إحساس بالتفاوض وإنهاء العزلة عن المبادرين الذين أصبحوا، خلال السنوات الأخيرة، يشعرون بأنهم وحيدون في نضالهم من أجل تغيير الأوضاع وفعل ما هو إيجابي للمجتمع.
- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني شعب حي متفاعل مبدع لا يتوقف مشلولاً أمام المأساة، بل يصبح فاعلاً متحركاً يخلق ويبعد برغم الصعاب. كما أن في ذلك تأكيد على شمولية المجتمع الفلسطيني. فإلى جانب التأكيد على أن الهم الأساسي للجميع هو إنهاء الاحتلال، هناك عملية مقاومة إنسانية يخوضها مجتمع يخضع للاحتلال منذ فترة طويلة، وتتطلب هذه العملية الاهتمام بالحياة الاجتماعية والمؤسساتية والثقافية.
- إن أهم ما يمكن تعلمه من تحليل هذه المبادرات التي يدرجها التقرير (إلى جانب أخرى غير المدرجة) أن كل مبادرة مهما كانت صغيرة لها دور في تعزيز صمود المجتمع وبقائه، وأن هذه المبادرات الفردية والجماعية قد تشكل جوهر العملية التنموية. وإذا تم تعديل العوامل البنوية التي تحد من قدرة مثل هذه المبادرات على التجمع لتصبح كلاً متكاملًا ومجتمعاً مستقلاً متفاعلاً، فإن هناك فرصة حقيقية لدى الفلسطينيين لبناء مجتمع عصري ومتفاعل مع متطلبات التنمية. إن الجمع بين هذه المبادرات لتشكل حالة جماعية يحتاج لرؤية تنموية إنسانية وآليات مؤسسية جدية لتجميع الجهود وتنسيقها لتصب في تحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني.
- يمكن لصناع القرار والخطط الاستفادة، بشكل كبير، من هذه المبادرات، الفردية والجماعية، في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. يؤكد التمعن في هذه المبادرات أن خبرة المجتمع المحلي، بأفراده ومجموعاته، تشكل مصدراً غنياً ومجرباً لما يمكن له أن يشكل خطاً وطنياً ناجحة.

القسم الثاني: التمكين في المؤسسات الحكومية: استخلاصات وتوصيات

٦-١ المقومات التمكينية للمؤسسات الحكومية

تشير الكثير من الأدبيات والتقارير والتجارب العملية، إلى الأهمية الحاسمة لدور المؤسسات في الكثير من العمليات المجتمعية المعقدة، كتلك العمليات المرتبطة بالتنمية والتمكين والإنعاق والتحرر، خاصة من زاوية إمكانية نجاحها وديمومة تأثيرها الاستنهاضي على سلوك وأفعال الأفراد في المجتمع. وتكمن الأهمية التمكينية للمؤسسات الحكومية (أي مؤسسات السلطة الوطنية في الحالة الفلسطينية) في امتلاكها عدداً من المقومات المادية والمعنوية ذات القيمة التمكينية، غير تلك المتوفرة لدى المؤسسات الأخرى في المجتمع، من بينها:

● الموارد: فهذه المؤسسات تمتلك جميع أنواع الموارد المادية والبشرية والرمزية المطلوبة لرسم السياسات التمكينية المطلوبة وتنفيذها.

● الشرعية: ولكونها جزءاً من النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم، والمعبر عنه بالسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تخضع لاعتبارات الشرعية (السياسية والأخلاقية)، وما ينطوي عليها من انتخابات وتفويض شعبي، وهي بذلك تتميز عن مؤسسات القطاع الأهلي أو الخاص.

● القدرة التأثيرية: يترتب على امتلاك المؤسسات الحكومية للموارد والشرعية امتلاكها، أيضاً، قدرةً كبيراً من القدرة

التأثيرية وذلك في عدة مجالات مثل: تغيير القوانين بهدف تشجيع خيارات الأفراد وتوسيعها، والتأثير على المنظومة القيمية والثقافية السائدة التي تعيق الانخراط الكامل للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة في العمليات التنموية، كتثافة التهميش والتمييز. كما أن لدى هذه المؤسسات هوامش واسعة لتحسين نوعية الحكم، وتكريس المشاركة والإبداع، وتدعيم تقاليد المساءلة والمحاسبة في المجتمع ككل.

● الدور في التحرر والبناء: لكون عمليات التمكين الشاملة والمستدامة في فلسطين على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، ونظراً لتشابك المهمتين التحررية والبنائية، فإن الأمر يستدعي تجنيد جميع الموارد لتحقيق الأهداف المتمثلة بإنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية.

● الأهمية لموضوع الديمقراطية: يعتبر ربط عملية التمكين بالمؤسسات الحكومية استثماراً مبكراً، ومن هنا أهميته في الخيار الديمقراطي. فهذا الربط يقحم المؤسسات ذاتها في ملامسة الواقع المجتمعي، مما يمكنها من التأثير في ملامحه المختلفة، الأمر الذي يعزز شرعيتها، ويجعل منها إحدى الضمانات المهمة في مجمل عمليات التحول للديموقراطية في المجتمع مستقبلاً.

يدعو التقرير المؤسسات الحكومية للاسترشاد بمنهج التمكين من أجل تطوير برامجها المستقبلية.

كل مبادرة مهما كانت صغيرة لها دور في تعزيز صمود المجتمع وبقائه.

هناك فرصة حقيقية لدى الفلسطينيين لبناء مجتمع عصري ومتفاعل مع متطلبات التنمية.

٢-٦ الاستنتاجات والتوصيات:

بالطبع على سياساتها وخططها وبرامجها ومبادراتها وأنماط تفاعلها مع الجمهور، وعلى درجة استجابتها الفعلية لما يواجهه من تحديات، الأمر الذي حدّ كثيراً من قدرتها التمكينية على المستويين الوطني والمجتمعي- المدني. وينبغي التنويه هنا إلى أن ضخامة الآثار المترتبة على السياسات التدميرية للاحتلال تحول دون قدرة أي من المؤسسات أو القطاعات أو القوى على مواجهة هذه الآثار منفردة. يستدعي هذا الأمر تطوير آليات للتوفيق بين جهود القطاعات الحكومية والمبادرات الشعبية لتحقيق التكامل في إطار تعزيز الصمود والمقاومة.

● من الأمور التي ينبغي إعادة النظر بها طبيعة العلاقة بين السلطة ومؤسساتها من ناحية والقطاعين الخاص والأهلي من ناحية أخرى، وذلك بغرض تعزيز دورهما والاستفادة مما لديهما من قدرات وإمكانات وموارد. إن قيام علاقة جديدة على أساس الشراكة والتوازن بين هذه الأطراف من شأنه أن يعفي السلطة ومؤسساتها من تقديم بعض الخدمات التي تستطيع المنظمات الأهلية تقديمها، وربما بفعالية أفضل وبكلفة أقل، كالخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات العاملة في المجال الصحي (الخدمات الأولية الوقائية) على سبيل المثال. كما أن القطاع الخاص يتمتع بمهارات وخبرات مهمة مماثلة يمكن الاستفادة منها في إدارة الكثير من المشاريع والنشاطات الاقتصادية التي تديرها السلطة الرسمية.

● ومن باب تنظيم عمل المؤسسات هناك ضرورة بالغة الأهمية لتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على المستوى القطاعي، وذلك للحيلولة دون التكرار والازدواجية في المشاريع والنشاطات. ومن الضروري، أيضاً، تعزيز التنسيق المناطقي، وخاصة بين جناحي البلاد (الضفة والقطاع)، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة بهدف تشجيع ورعاية المبادرات المحلية.

● إن المعطيات السياقية التي تحيط بدور وبأداء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء تلك المرتبطة بالبيئة الداخلية (كالنظام السياسي والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافة الدارجة) أو الخارجية (كتأثير إسرائيل والتطورات الدولية والتمويل الأجنبي)، هي على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد مدى قدرة المؤسسات الفلسطينية على تادية دور تمكيني. ومن معطيات البيئة الداخلية التي اتضح أن لها أثراً كبيراً ومميزاً على عمليات التمكين، وينبغي التعامل معها بجدية، تداخل المضامين التحررية-الوطنية والمجتمعية، وما يترتب على هذا التداخل من تحديات في تحديد الأهداف والآليات المناسبة التي تخدم كلا المهمتين. ومن هذه المعطيات، أيضاً، تبلور الكثير من النزعات السلبية في الساحة الفلسطينية كالتفرد بالقرارات والمبادرات، والارتجالية، وضعف الشفافية والمساءلة، وتراوح تطبيق القانون، والشخصنة على حساب المؤسسة، وتغليب المكاسب الخاصة على المصلحة العامة، وتفريغ المؤسسات من مضامينها المهنية.

● أما المعطيات الخارجية فمن أهمها الانكشافية شبه الكاملة لإسرائيل (وخاصة اقتصادياً)، والتحول في المناخات الدولية باتجاه العدائية للنضال التحرري الفلسطيني، وكذلك الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وما ينطوي على ذلك من تبعية ومن فقدان للقدرة على التخطيط المستقل والهادف والجاد الذي يستجيب لرغبات الناس وحققهم في الاستقلال والحياة الكريمة.

● لا شك أن مجريات السنوات الأربع الماضية قد كشفت عن الكثير من مكامن الضعف والخلل وأوجه القصور الذاتي لدى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، السياسية منها والعملياتية والخدمية وغير الخدمية. فقد كشفت الظروف المحيطة عن هُلامية وضعف في بنى وأداء ورؤى وأهداف واستراتيجيات عدد من هذه المؤسسات، مما انعكس سلباً

خبرة المجتمع المحلي، بأفراده ومجموعاته، تشكل مصدراً غنياً ومجرباً لما يمكن له أن يشكل خطأً وطنياً ناجحة.

يترتب على امتلاك المؤسسات الحكومية للموارد والشرعية امتلاكها، أيضاً، لقدرة كبير من القدرة التأثيرية.

يعتبر ربط عملية التمكين بالمؤسسات الحكومية استثماراً مبكراً، ومن هنا أهميته في الخيار الديمقراطي.

- أما المؤسسات السياسية، فعلى الرغم من أنها استطاعت الحفاظ على وجودها (من الزاوية الوطنية والرمزية)، إلا أنها في المقابل لم تستطع التعاطي مع التحديات، برامجياً ومن ناحية السياسات، بشكل كاف وفعال. فهذه المؤسسات لم تقدم الرؤى والاستراتيجيات المناسبة لإدارة الكثير من تفاصيل الفعلين، النضالي المقاوم ضد الاحتلال والمجتمعي الداخلي، بشكل ناجح وتراكمي متناغم. وقد أفقدها ذلك الأمر المبادرة وجعلها في كثير من الأحيان في حالة رد فعل إزاء هذه التطورات، وخاصة تلك التطورات المرتبطة بالانتفاضة وبتبعاتها المحلية والخارجية، الأمر الذي جعل الجمهور يفقد ثقته بها. فعدم وضوح العلاقة بين الرئاسة ورئاسة الوزراء والأجهزة الأمنية، وبين جميع هذه المؤسسات والمجلس التشريعي، قد انعكس سلباً على ثقة الجمهور بها جميعها. وأضعف ذلك بالتالي قدرتها على إطلاق وإدارة السياسات والمبادرات والتشريعات التمكينية اللازمة لتعزيز صمود الناس على الأرض أمام سياسات الاحتلال، وللإستجابة بشكل فاعل لتطلعاتهم المجتمعية المختلفة في آن.
- وفيما يتعلق بالمؤسسات الخدمية، وخاصة تلك المعنية بالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل، فقد كانت أكثر نجاحاً من غيرها من المؤسسات من زاوية تقديم الخدمات، وخاصة في الظروف الصعبة الراهنة. إلا أنه، وعلى الرغم من هذا النجاح، يبقى من الضروري العمل على زيادة حجم خدماتها، وتوسيع رقعتها (أفقياً ورأسياً) لتشمل جميع المناطق والفئات والمجالات والمستويات.
- وفي مجال الصحة، فلا بد من زيادة عدد المراكز والعيادات والوحدات الصحية المتخصصة وتحسين نوعية خدماتها، مع منح اهتمام أكبر للريف مقارنة بما هو قائم الآن، وكذلك توفير المتخصصين في شتى المجالات، مع بذل جهود نوعية خاصة لتوفير الكفاءات والخبرات التي يعاني القطاع الصحي من النقص فيها، وزيادة الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والوقائية وتحسينها نوعياً.

- أما في مجال التعليم، فمن الواضح أنه لا بد من النهوض بالمستوى العلمي للمؤسسات التعليمية، خاصة من ناحية نوعية المعارف التي تقدم ومستوى العاملين فيها، وأساليب عرضها وتلقّيها، وكذلك من زاوية درجة تناسبها مع "الطبيعة الخاصة" لمتطلبات المجتمع الفلسطيني، ومع احتياجات السوق. وكذلك إحداث تحول نوعي في المناهج وأساليب التدريس، بالإضافة إلى أهمية التعامل مع ظاهرة العنف في المدارس.
- وبخصوص وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، فإنه يقع على عاتقهما الجزء الأكبر من مسؤولية إعداد الخطط والبرامج المناسبة لمجابهة مشكلتي البطالة والفقر وما يتفرع عنهما من تحديات. وللقيام بذلك يصبح من الضروري تطوير استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة ليس فقط البطالة والفقر، وإنما هبوط مستوى الحياة، أيضاً. ويشمل هبوط مستوى الحياة: تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار حالة الفوضى وانعدام الأمن والنظام، واستشراء العبيثة والاعتراب لدى قطاعات واسعة من الناس الذين تم إقصاؤهم وتهميشهم منذ سنين. ولترجمة الخطط والبرامج المعنية بمجابهة البطالة على الأرض فلا بد من توفير بيانات دقيقة ومنظمة وشاملة عن رقعته وعن الشواغر التي تظهر أو يمكن تشجيع وتحفيز ظهورها في الاقتصاد المحلي. ويمكن القيام بذلك عبر القيام بما يلي: تطوير مكاتب الاستخدام والتشغيل؛ وتفعيل وتطوير برامج التدريب؛ ووضع مشروع قانون صندوق التشغيل الفلسطيني موضع التنفيذ، وإعداد قانون وأنظمة خاصة به؛ وإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وذلك عبر استصلاح الأراضي بتشجيع الناس وتقديم الدعم لهم في هذا المجال، ودعم الإنتاج عند التسويق، وتوفير الخدمات الزراعية، وتفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك في تقديم الدعم للمزارعين على سبيل المثال.
- أما وزارة الشؤون الاجتماعية بالتحديد، فمن

ضخامة الآثار المترتبة على السياسات التدميرية للاحتلال تحول دون قدرة أي من المؤسسات على مواجهة هذه الآثار منفردة.

إن القطاع الخاص يتمتع بمهارات وخبرات مهمة يمكن الاستفادة منها في إدارة الكثير من المشاريع والنشاطات الاقتصادية التي تديرها السلطة الرسمية.

لا بد من النهوض بالمستوى العلمي للمؤسسات التعليمية، خاصة من ناحية نوعية المعارف التي تقدم ومستوى العاملين فيها.

لا بد من:

تطوير مكاتب الاستخدام والتشغيل؛ وتفعيل وتطوير برامج التدريب.

إيلاء الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين، اهتماماً أكبر.

الاستمرار في إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة ووقف سياسة التعيين.

الضروري أن تمنح هذه المؤسسة المبادرات التنموية والتطويرية اهتماماً أكبر، وأن لا تكتفي بالخدمات الإغاثية والمؤقتة. هذا إلى جانب ضرورة إيلاء الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين، اهتماماً أكبر عبر الاستجابة لاحتياجاتهم ودعمهم وحمايتهم النفسية والاجتماعية والقانونية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية أن تكون المبادرات المتبناة شاملة ومتوازنة وطويلة المدى ليتسنى لها فعلاً التخفيف من الآثار السلبية التي يتركها الاحتلال على حياة الفلسطينيين حاضراً ومستقبلاً.

● أما الهيئات المحلية، فللهوض بها، هناك الكثير من الإجراءات التي ينبغي الإنتباه إليها لتمكّن من خدمة الجمهور وتعزيز صموده وطنياً ومجتمعياً، ولتسنى لهذه الهيئات أن تكون قادرة على خدمة جماهيرها وطنياً ومجتمعياً بشكل أفضل، ومن هذه الإجراءات: الاستمرار في إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة ووقف سياسة التعيين، والكف عن تدخل السلطة المركزية غير المبرر في شؤونها، وتوسيع ما لديها من سلطات وصلاحيات، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للتنمية والتطوير المحلي.

● يعتبر التنسيق والتعاون بين الهيئات المحلية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة أمراً مهماً، حيث أنه يتيح المجال للهيئات المحلية لتقدم

خدماتها بنجاحة وفاعلية (نوعاً وتكلفةً وطرق توصيل). ولكن على الرغم من وجود هذا التنسيق والتعاون لدى بعض الهيئات المحلية، إلا أنه مغيب لدى البعض الآخر أو أنه يقتصر فقط على توصيل بعض الخدمات، ولا يتناول الأهداف العامة والخطط والاستراتيجيات والاعتبارات المالية والإدارية. ويرتدي مثل هذا التعاون والتنسيق أهمية استثنائية لدى الفلسطينيين خاصة، وذلك لشح الموارد لديهم وللتصدي بنجاح لإجراءات الاحتلال التدميرية.

● وفي الختام، من الواضح أن عملية التمكين ستبقى متعثرة ما لم تقم المؤسسات السياسية بإعادة تقييم ومراجعة شاملة لدور وتبعات الانتفاضة وأفاقها على ضوء ما يتوفر من مستجدات، وعلى ضوء حقيقة أن الانتفاضة أنهت مرحلة (أي مرحلة اوسلو) بأكملها، وأدخلت الفلسطينيين في عهد جديد. يقتضي فهم هذا العهد والتعاطي المبدع معه بالعمل على ما يلي: استخلاص العبر السياسية ورفع درجة الاعتماد على الذات؛ وتقليص التبعية لإسرائيل والاعتمادية على الدول المانحة؛ وترميم الوضع الداخلي بكل جوانبه وإعادة بنائه على أسس عقلانية تشاركية؛ مع التركيز على الجوانب القانونية والمؤسسية إلى جانب القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لما لكل ذلك من أهمية في تعزيز القدرة على الصمود والبناء.

القسم الثالث: التمكين والمجتمع المدني: استخلاصات وتوصيات

وفي هذا السياق تواجه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني نوعين من المشكلات: المشكلات التي يعج بها الفضاء العام الذي يعيق عملها، ومشكلات تتعلق بسعيها لرفع كفاياتها وتنجيع عملها المشترك.

إذن لا بد من وقفة عند الممارسة الديمقراطية والتنمية. فالديمقراطية والتنمية، باعتبارهما آليتان من آليات التمكين المهمة، هما محور اهتمام عالٍ في المجتمع الفلسطيني، وتعنيان عند- من حيث الجوهر- التمكين والمشاركة في صناعة

بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قطعت شوطاً مهماً في خبرتها ودرجة نشاطاتها وتقديمها للخدمات المختلفة، إلا أنها ما تزال بحاجة لتمكين نفسها وتمكين المجتمع الفلسطيني على الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية الممارسة عليه. كما أن وضعها القائم وتنامي اعتمادها على تمويل المؤسسات الأجنبية لا يوحي بأنها تملك القدرة على الفكاه من إفسار الأخيرة في المستقبل المنظور. وبالعكس من ذلك، فإن ما يثير القلق، هو تفاقم تبعية بعضها لأجندات المانحين.

القرار ومراقبة تنفيذه ومساءلة المسؤولين عن التنفيذ ومحاسبتهم. وبهذا المعيار، تبقى الغالبية العظمى من المؤسسات الحداثية والمؤسسات التقليدية، كما هو أداؤها الآن، في مناسيب أقل من الحاجات والمتوقع منها.

أما أهم التوصيات في هذا المجال فهي:

● إعادة الاعتبار إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعلها، وبناء قيادة وطنية قادرة على تعزيز التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني وتعزيز اللحمة ووقف التفتت الجاري.

● ممارسة الضغط، وذلك عبر مجموعات للضغط مشكلة من أصحاب المصالح والنقابات، والغرف التجارية، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وغيرها لتحسين الأداء العام، خاصة من أجل استقلال القضاء وتعزيز فاعلية حكم القانون.

● ترشيد التعددية وتعزيزها وتوسيع إطار الديمقراطية والمساءلة والشفافية، وإشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في عملية صناعة القرار.

● تشجيع الحركات/الأحزاب السياسية على تطوير أدائها وبنائها بالممارسة الديمقراطية العنيدة، والتخلص من الفردانية والصراعات الجانبية حتى يتم إحداث اختراق في المجالات السياسية وإعادة بناء وتحديث المجتمع.

● الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية للتعاون مع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدور الناظم لعملية التحديث.

● تعزيز وتطوير وتشبيك العلاقة بين مختلف المؤسسات الاجتماعية، وعلى مستويين؛ المستوى الأول يرتبط بالعلاقة بين مؤسسات المجتمع التقليدية ومنظمات المجتمع المدني الحداثية، وذلك للربط بينهما باتجاه علاقة تفاعل جذلي للسير في طريق التحديث

الرشيد. أما المستوى الثاني فيتعلق بتعزيز التشبيك والتنسيق بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني- ذاتها- على أسس قطاعية، وعبر قطاعية، وجغرافية لتعزيز دورها التنموي/التمكيني.

● الانتقال السلس من الوضع القائم إلى مستوى الحداثة دون إخلال بالاستمرارية، وذلك عبر بلورة سياسة مناسبة لتحقيق هذا الانتقال. ولا بد من أن تقوم هذه السياسة على الاتفاق وتسيق دور السلطة الوطنية مع دور مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة منظور تنموي تشارك في صياغته ومتابعة تنفيذه المؤسسات الرسمية الفلسطينية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

● تكثيف التدريب الموجه في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لبناء القدرات على مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول ويتمثل في إكساب مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني القدرات المتقدمة في الإدارة الحديثة، مثل تحديد المنظور واستخلاص الأهداف العامة ووضع الاستراتيجيات والبرامج والموازنات، والمراقبة وقياس التأثير، والمتابعة، وتعزيز الاستفادة من التغذية المرتدة في مراجعة الاستراتيجيات والبرامج، ووضع التقارير وصناعة القرار والمساءلة والشفافية.

- ويتمثل المستوى الثاني في تشجيع المشاركة في تطوير وتحديث المنظور التنموي المرن (رسمياً وأهلياً)، والضغط من أجل توجيه التمويل (من مصادره المختلفة) لخدمة المنظور التنموي، ولتنجيع النشاطات التنموية التي تخدم الصمود باعتبار ذلك ضرورة وجودية وسياسية.

- المستوى الثالث ويتمثل في الضغط على الممولين والزاهم بالتقيد بالمنظور التنموي الفلسطيني.

يجب العمل على ترميم الوضع الداخلي بكل جوانبه وإعادة بنائه على أسس عضلانية تشاركية.

تبقى الغالبية العظمى من المؤسسات الحداثية والمؤسسات التقليدية، في مناسيب أقل من الحاجات والمتوقع منها.

لا بد من تشكيل مجموعات للضغط مشكّلة من أصحاب المصالح والنقابات لتحسين الأداء العام.

القسم الرابع: التمكين والتمويل الدولي:

استخلاصات وتوصيات

الارتجالية والتداخل واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه. واتسم سلوك المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية تجاه المساعدات بالتسابق فيما بينها سعياً منها لاقتناص الفرص التمويلية، حتى لو كانت مغايرة لرسالتها وبرنامج عملها. هذا السلوك ساعد في هدر جزء مهم من هذه الموارد من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ للمشروع الواحد أحياناً في أكثر من مؤسسة. ويتضح ذلك جلياً في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية والإصلاح وغيرها. هذا مع التأكيد على وجود طاقة استيعابية كافية لدى القطاعين العام والخاص للمساعدات مهما وصل مستواها، وبالتالي فإن هذا الضعف في إدارة المساعدات كان له أثر سلبي على استغلال هذا المورد الاقتصادي المهم وتوظيفه في خدمة الجهد التنموي الفلسطيني. ولم يكن حال التنسيق بين المؤسسات المانحة أفضل منه بين المؤسسات الفلسطينية.

● أعطى غياب التخطيط والتنسيق في إدارة المساعدات، إلى جانب النزعة التمويلية الشديدة لدى معظم المؤسسات الرسمية والأهلية، المانحين هامشاً واسعاً ومرونة عالية في تحديد أولويات الإنفاق بطريقة قد تكون أكثر انسجاماً مع أجندتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وليس أجندة هذه المؤسسات. هذا مع التنويه إلى وجود تباين بين المانحين أنفسهم في هذا الشأن وبين المؤسسات الفلسطينية نفسها.

● بالرغم من بعض الإنجازات، وخصوصاً في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحققت بفضل المساعدات الدولية، إلا أن هذه المساعدات عن لم تتجح في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن الوضع السياسي والأمني. كما لم تتجح هذه المساعدات في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليها وتعزيز فرص النمو الذاتي. فهما

بالنظر لكافة المعطيات التي يقدمها التقرير، يمكن الخروج بعدد من الاستخلاصات حول درجة مساهمة المساعدات الدولية في دفع عجلة التنمية الفلسطينية قديماً بشكل عام، وفي تعزيز فرص تمكين الفرد وتماسك المجتمع الفلسطيني بأجمعه في مواجهة التحديات الجسام التي يواجهها بشكل خاص. ولتفعيل دور هذه المساعدات في تمكين الفرد وتنمية المجتمع الفلسطيني، تمت صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها، في حالة تطبيقها، تعظيم فرص الشعب الفلسطيني في الاستفادة من هذه المساعدات في الصمود والمقاومة وفي التأسيس لتنمية بشرية شاملة ومستدامة على المدى الطويل.

● دلت المعطيات المتاحة حول المساعدات الدولية على أن وتيرة هذه المساعدات كماً ونوعاً تأثرت إلى حد كبير بمدى التقدم الحاصل في مسيرة التسوية السياسية. وهذا يؤيد الغرض الأساسي في ذهن المانحين وهو تمويل عملية السلام وتوفير مستلزمات إنجاحها. وهذا ما أكدته مؤخراً التقرير الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٤) الذي غطى التبعات الاقتصادية لخطة الانفصال الإسرائيلية عن الأراضي الفلسطينية. ويبقى التساؤل: ماذا لو تم إنهاء العملية السلمية القائمة على افتراض قيام دولة فلسطينية مستقلة حسب قرارات الأمم المتحدة؟ وما هي الخيارات المتاحة أمام المانحين والفلسطينيين؟

● بالرغم من الحجم الكبير نسبياً للمساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بهذه المساعدات (مؤسسات السلطة المعنية نفسها وبين الممولين ومع منظمات المجتمع المدني) في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المشمولة في هذه المساعدات، قد حد من الاستفادة بالقدر الكافي من هذه المساعدات. فغلبت على إدارة مؤسسات السلطة لهذه المساعدات سمات

تعظيم الاستفادة من المساعدات في الصمود والمقاومة وفي التأسيس لتنمية بشرية شاملة ومستدامة .

تشجيع المشاركة في تطوير وتحديث المنظور التنموي المرن والضغط من أجل توجيه التمويل لخدمة المنظور التنموي.

بلغ حجم المساعدات، ومهما تطور الأداء الفلسطيني في إدارة هذه المساعدات، فإن مساهمتها في تمكين الفرد والمجتمع الفلسطيني ستبقى محدودة إن لم يرافقها تغيير فعلي في السلوك الإسرائيلي العدواني تجاه الشعب الفلسطيني.

بإيجاد الآليات المناسبة لضمان دمج الخطط التطويرية المنبثقة عن المجلس التنسيقي المقترح في الموازنة العامة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حتى تتحول هذه الخطط إلى برامج عمل تتسق مع سياسات السلطة المالية العامة وتوجهاتها الترموية.

أعطى غياب التخطيط والتنسيق المانحين هامشاً واسعاً ومرونة عالية في تحديد أولويات الإنفاق.

● بالرغم من وجود تجارب تدل على توسيع المشاركة المجتمعية في إدارة بعض برامج ومشاريع المساعدات، إلا أنها تبقى محدودة وربما معزولة ولا يمكن تعميمها كمنهج عمل في كل الحالات.

● على صعيد التنسيق نفسه، يتوجب على المانحين للمساعدات خلق جسم تنسيقي بينهم لتجنب ازدواجية التمويل وليكون طرفاً رديفاً للمجلس التنسيقي الوطني في إدارة المساعدات.

● حققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة، وكان ذلك جلياً في برامج القروض الصغيرة وخصوصاً ذلك الجزء الموجه للنساء وذوي الدخل المحدود وفي البرامج الإغاثية الطارئة ومشاريع خلق فرص عمل. ولكن هذه المساعدات لم تكن بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات الإنسانية لتلك الفئات وبقيت الغالبية العظمى منها في دائرتي البطالة والفقير. كما يؤخذ على هذه البرامج أنها لم تحاول إيجاد رابط بين الجهود الإغاثية والتنمية بمفهومها الشامل ومن ضمنها التمكين.

● ضرورة قيام مؤسسات السلطة، ومن خلال الخطط الموضوعية لاستيعاب المساعدات الدولية، بالعمل على تعميم برامج ومشاريع العمل التي تربط بين الإغاثة والتنمية. وقد يكون من المفيد في هذا السياق التركيز على مشاريع البنية التحتية والاستثمار في التعليم كونها أساس التنمية الفلسطينية طويلة الأمد. ويمكن أيضاً توجيه اهتمام هذه المشاريع للاستثمار في الصناعات الزراعية والحرفية التي تخدم الأسواق المحلية، والتي لها أكبر الأثر في خلق فرص العمل في الظروف السياسية الراهنة.

حققت المساعدات الدولية بعض الإنجازات على صعيد تمكين الفقراء والفئات المهمشة.

أما أهم التوصيات في هذا المجال فهي:

● مأسسة التنسيق في إدارة المساعدات بين المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تأسيس مجلس تنسيقي دائم ذي إطار تنظيمي واضح برئاسة وزارة التخطيط وعضوية وزارات السلطة الأخرى ذات العلاقة المباشرة مع المساعدات والقطاع الخاص وشبكة المنظمات الأهلية. ويكون من مهام هذا المجلس وضع الخطط الدورية والطارئة لتوظيف المساعدات الدولية وبناء قاعدة بيانات حول المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها عبر هذه المساعدات.

● تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ووضع الخطط الترموية والطارئة، وذلك من خلال إعطاء دور أكبر لوحدات الحكم المحلي في تعميم إدارة مشاريع المساعدات الدولية، على أن تتأسس لجان مساندة للمجالس المحلية في إنجاز هذه المهمة. كما أنه من الضروري إيجاد الأدوات الكفيلة لمشاركة شعبية وجماعية أوسع في نقاش مسودة الموازنة العامة للسلطة قبل وأثناء إقرارها في المجلس التشريعي. وبإمكان مؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق ذلك بالتعاون مع وزارة المالية والمجلس التشريعي.

من المفيد تأسيس مجلس تنسيقي دائم ذي إطار تنظيمي واضح للمساعدات.

● ضرورة دعم ومساندة برامج الإقراض الصغير ومتناهي الصغر التي تستهدف الفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع

● ضرورة قيام وزارتي المالية والتخطيط

● وأخيراً يجب إعادة التأكيد على أن المساعدات الدولية قد لا تستمر إلى الأبد، ضمن الوتيرة الحالية، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الاستراتيجية الفلسطينية للتنمية. بل يجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة يتوجب على الفلسطينيين استغلالها استغلالاً أمثل عند توفرها على طريق التخلص من الاعتماد عليها في يوم ما.

الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على قروض مصرفية وذلك ضمن مفهوم شمولي للمتكمين يتجاوز تحسين مستوى الدخل. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة حالياً في ظل اتساع دائرة الاقتصاد غير المنظم في الضفة والقطاع، وفي ظل دور هذا القطاع تحديداً في امتصاص جزء لا بأس به من العمالة الفائضة في السوق المحلي، وخصوصاً العمالة غير الماهرة.

إيجاد الآليات المناسبة لضمان دمج الخطط التطويرية المنبثقة عن المجلس التنسيقي المقترح في الموازنة العامة.

إطار (٦-٤): عوامل النجاح للعمل المبادر: الدروس المستفادة

إن نظرة متأنية لكافة المبادرات الناجحة التي استعرضها التقرير والأخرى التي تمت دراستها، تؤكد أن هناك عوامل نجاح وراء هذه التجارب الريادية وخصوصاً الجماعية منها، ومن بين أهمها:

- العمل الجماعي، وتوحيد الهدف، والابتعاد عن العمل الفردي والجهوي، أو الاستئثار بالمشاريع والتمويل، ويساهم ذلك في حشد مختلف الطاقات وخلق حالة من الالتفاف الجماهيري حول المبادرة.
- التزام كافة المؤسسات والفعاليات بالمشاركة والتعاون.
- التنسيق والتكامل بين الجهات المختلفة الفاعلة على مستوى المحافظة، مما يحول دون وجود ازدواجية في العمل وفي التمويل ويسهل عملية تجنيد وحشد التمويل.
- الابتعاد عن التمثيل الفصائلي السياسي، والتركيز على حشد مختلف القطاعات، الأمر الذي يساهم في التفاف جماهيري أوسع حول المبادرة ونشاطاتها.
- المتابعة المستمرة والتقييم للمشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها، مما يساعد على تلافي الأخطاء وتعزيز الإيجابيات في التجربة.
- المصداقية التي يتمتع بها الشخصوس القائمون على المبادرات، وضرورة امتلاكهم مقومات اجتماعية واقتصادية وسياسية تمكنهم من لعب دور قيادي.
- الأرشفة والتوثيق لكافة الفعاليات، بما يعني رفع درجة التنظيم والإدارة.
- توفر التمويل المحلي وعدم اقتصار تمويل المبادرة على مصادر خارجية.

ومن أهم العبر التي تظهرها هذه التجارب: أهمية درجة التنسيق بين القطاعات المختلفة (الرسمية والأهلية والجماهيرية والقطاع الخاص)؛ وأهمية التوازن بين التكافل المأسس والمبادرة الشعبية، وذلك عن طريق توظيف الطاقات المجتمعية المختلفة وزيادة حجم الالتفاف الجماهيري؛ وأهمية العمل بالآليات والإجراءات اللامركزية التي تعطي فيها الصلاحيات لمن هم في الميدان ليتمكنوا من تكييف عملهم وفقاً لمقتضيات الظروف، وذلك لرفع درجة الجاهزية، وبالتالي القدرة على التصدي لإجراءات الاحتلال بنجاحة أعلى؛ والأهمية الكبيرة للاعتماد على الإمكانيات الذاتية مقابل الاعتماد على الدعم الخارجي، للارتقاء بالأداء ولرفع الجاهزية المجتمعية المطلوبة لتعزيز المقاومة وتصليب عملية البناء المُمكّن.

تعزيز المشاركة المجتمعية في رسم السياسات ووضع الخطط التنموية والطارئة.

المساعدات الدولية قد لا تستمر إلى الأبد.

خاتمة التقرير:

• شروط التمكين ومقوماته

تتمحور مواجهة المشكلات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حول كيفية صيانة نسيج المجتمع الفلسطيني من التمزق، وصيانة مشروعه الوطني ووجوده من الاندثار. ولما استند الاحتلال الإسرائيلي في إجراءاته الساعية إلى تجزئة الأرض الفلسطينية وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي الفلسطيني إلى التحكم في مسار الفلسطينيين، فإن المواجهة المفروضة عليهم، بتشكيلهم الاجتماعي وقيمهم وآلياتهم تخضع إلى عاملين: عامل التفوق التقني والعسكري الإسرائيلي، وعامل المقاومة الفلسطينية بالمعنى الشمولي. ولما كان التكافؤ بينهما في مجال القوة العسكرية غير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور، يتوجب على الفلسطينيين استخدام أوعيتهم الاجتماعية وإمكانياتهم المتاحة، وتحسين أدائها، لإجبار الاحتلال على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية.

ويتطلب كل هذا وجود منظور تنموي متفق عليه يوجه أداء كافة مؤسسات المجتمع، ويتطلب كذلك قيادة جديّة ومثابرة ومهنية تمتلك آليات توجيه وضبط تناط بها مسئولة التحديث والتخطيط والمتابعة. وذلك في إطار توافق وطني عام بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وضمن منظور تنموي إنساني ووطني واضح الهدف والمسار يضمن الاستثمار الفعال لكافة موارد المجتمع. ويمكن القيام بذلك من خلال آلية تتمثل في التناسق بين السلطة الوطنية وشبكة واسعة من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن استراتيجية تسمح لكل فريق بالتكامل في عمله مع عمل الفريق الآخر. وقد يكون من أهم عناصر التمكين، ومن بين أهم الاقتراحات التي يقدمها هذا التقرير هي تلك المتعلقة بتعزيز مفهوم وواقع (الحركات الاجتماعية) التي تشكل حلقة الوصل وآلية التفاعل والمشاركة بين الفرد والمجموعة والمؤسسات. وينبغي أن تتسلح هذه الحركات برؤية تدمج بين التغيير السياسي والتغيير الاجتماعي؛ تغيير سياسي يتمتع

بقوة التأثير وتغيير اجتماعي يؤكد على أهمية تعزيز مشاركة كافة فئات المجتمع على حقوق متساوية وتعزيز قدرات المجموعات ما دام القانون والثقافة السائدة يميزان ضدها من حيث الحقوق، كالنساء والشباب والأطفال.

وعلى الرغم من عدم سهولة تحديد إطار واضح ودقيق للمبادئ والمفاهيم التنموية والتمكينية التي تحكم عمل المؤسسات الفلسطينية، وذلك لتأثرها الشديد بمقتضيات المرحلة الانتقالية ويتداخل وتشابك الأولويات الوطنية والتنموية في عملها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون بذل الجهد اللازم لتحديد رؤية تنموية تمكينية واضحة. فتحديد الرؤية يبقى شرطاً ضرورياً لا غنى عنه للنجاح في تحديد الأهداف الواضحة والآليات المناسبة والقادرة على تحقيق وتجسيد تلك الرؤية. وأن يتم ذلك بشكل ينسجم مع تطلعات الناس ومع ما يستجد من تطورات داخلية وخارجية، الأمر الذي يمنح بالتالي تلك الرؤية الصلابة والشرعية والديمومة. إن امتلاك مثل هذه الرؤية (ومن ثم الأهداف والآليات المناسبة) يجعل برامج ونشاطات المؤسسات أكثر فاعلية وانسجاماً مع الأولويات التنموية الفلسطينية، مما يحول دون تعارض مبادرات وخطط المؤسسات التنموية الفلسطينية المختلفة ودون بعثرة مجهوداتها في اتجاهات مختلفة.

ولكي تستطيع المؤسسات الفلسطينية امتلاك الرؤى التمكينية المطلوبة، ومن ثم إطلاق عمليات التمكين وإدارتها وفق الصيغة والمواصفات التي تقتضيها الخصوصية الفلسطينية القائمة على البعدين التحرري- الوطني والإنساني- الإنعقائي، لا بد من مراعاة الاعتبارات المهمة التالية:

■ أن للتمكين بعدين مترابطين، التحرري الوطني والإنساني. ويقتضي الأول تعبئة الموارد والقدرات بهدف تعزيز صمود الناس، وتمكينهم من الثبات على الأرض، والتماسك أمام سياسات التجزئة والتفتيت التي يفرضها

يتوجب على الفلسطينيين استخدام أوعيتهم الاجتماعية وإمكانياتهم المتاحة، وتحسين أدائها، لإجبار الاحتلال على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية.

قيادة جديّة ومثابرة ومهنية تمتلك آليات توجيه وضبط تناط بها مسئولة التحديث والتخطيط والمتابعة.

أهم الاقتراحات التي يقدمها هذا التقرير هي تلك المتعلقة بتعزيز مفهوم وواقع (الحركات الاجتماعية) التي تشكل حلقة الوصل وآلية التفاعل والمشاركة بين الفرد والمجموعة والمؤسسات.

● لتعزيز درجة قبول الرؤى والعمليات التنموية التمكينية في إطار الخصوصية الفلسطينية، من المهم جداً أن تعبر هذه الرؤى والعمليات عن مصالح وهموم وتطلعات السواد الأعظم من الجماهير، وأن لا تستند فقط إلى "بصيرة" الخبراء والسياسيين والمانحين. ويتطلب ذلك التأكيد على أهمية مشاركة الجمهور بفئاته المختلفة، وتضمين مؤسساته الشعبية والأهلية والفعاليات المجتمعية، الأمر الذي من شأنه أن يؤكد حميمية وجدلية العلاقة بين التنمية والحكم الصالح، وبالتالي بين المضامين التنموية والسياسية في المجتمع.

● فلسطين والأمل في المستقبل

وبرغم أهمية كافة هذه المحاولات والاقتراحات التي يؤدي تطبيقها إلى تعظيم قدرة المجتمع الفلسطيني على التكيف والتجاوز والتحرر، إلا أن المدخل الحقيقي للتمكين والتنمية في المناطق الفلسطينية يكمن في تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة بعيداً عن المؤثرات الخارجية السلبية. وإذا تحقق ذلك، فإن الوضع الأمثل للمجتمع الفلسطيني يقوم على الأسس التالية، والتي تعتبر عناصر مهمة ضمن (دستور تنموي):

- فلسطين لكل الفلسطينيين أينما كانوا.
- الفلسطينيون، بكافة مشاربهم ومؤسساتهم، يعملون معاً من أجل تحقيق المشروع الوطني والتنموي.
- فلسطين دولة المؤسسات الديمقراطية الفعالة والتي تسعى لخدمة الإنسان الفلسطيني وتمكينه ضمن مبدأ تفعيل كل الطاقات الإنسانية، وضمن الشعور بالانتماء والتواصل.
- فلسطين دولة سيادة القانون والمؤسسات.
- فلسطين دولة محبة للسلام ومجتمع يتوق للتعايش السلمي وللعمل من أجل تحقيق السلام في المنطقة والعالم.
- فلسطين، كدولة ومجتمع، تحترم حقوق الإنسان وتسعى إلى تحقيق العدل والإنصاف

الاحتلال، وعقلنة المقاومة وتصليبها عبر اختيار أنجع وسائل المقاومة والتي تبعتها عن الوصم بالإرهاب، وكذلك إدارة ناجحة وناجعة لشؤون التفاوض مع إسرائيل. أما البعد الإنساني فيتطلب تعبئة الموارد والإمكانات لتوفير المناخات المناسبة لتوليد وتجديد قدرات الأفراد ومهاراتهم وتشجيع روح المبادرة لديهم وحماية حقوقهم وحررياتهم الأساسية، مما يتطلب من المؤسسات التي تقود هذه العملية الاستناد إلى قاعدة جماهيرية واسعة ومنظمة لتصليبها وحماية منجزاتها الانعتاقية في مجالي التمكين والمقاومة.

- أن تثبت الرؤية التمكينية من الإقرار بالآثار السلبية للاحتلال، وضرورة الانتباه الجاد أيضاً إلى المعوقات والتحديات الداخلية.
- أن تتوفر الإرادة السياسية، والموارد اللازمة لتحويل الرؤى التنموية-التمكينية إلى أهداف واضحة ومحددة.
- أن يتم التعاطي مع التمكين، كمفهوم وعمليات على أسس مهنية وواقعية، بعيدة عن العفوية والارتجال وعن النزاعات والانتماءات الضيقة وضغوطات الجهات المانحة.
- أن تتسجم الأجندة التنموية مع أولويات المجتمع الفلسطيني، وذلك عبر إشراك المجتمع ذاته بقطاعاته المختلفة في تحديدها، وخاصة القطاعين الخاص والأهلي. ذلك أن عملية التمكين مجهود يقوم بالأساس على رأي ورغبة الناس العاديين، وعبر التوافق الحواري فيما بينهم. وبهذا يعاد الاعتبار لدور الفرد الفلسطيني في العملية التنموية على أنه جزء فاعل في عملية التمكين فكرياً وسلوكياً، ووقف التعامل معه على أنه طرف مسلوب الإرادة والرؤية وملتق للعون والمساعدة.
- أن لا يقتصر وضوح الرؤى التنموية والتمكينية على الفئات الإدارية العليا وأن يطال ذلك المستويات الوسطى والدنيا أيضاً.
- أن يُنظر إلى عملية التمكين على أنها عملية متراكمة ومستدامة ومتشابكة مع مختلف المجالات وليس كعملية مؤقتة ومنفصلة ومستقلة.

تحديد الرؤية يبقى شرطاً ضرورياً لا غنى عنه للنجاح.

للمتمكين بعدين مترابطين، التحري الوطني والإنساني.

عملية التمكين متراكمة ومستدامة ومتشابكة.

حميمية وجدلية العلاقة بين التنمية والحكم الصالح

فلسطين دولة المؤسسات الديمقراطية الفعالة والتي تسعى لخدمة الإنسان.

بين كافة الفئات، وتسعى بشكل فعلي لتحقيق المساواة للنساء ولفئات أخرى مهمة كالشباب والعمال والأطفال والمعوقين.

- فلسطين دولة تحترم المواثيق الدولية بما فيها المواثيق المتعلقة بالسلم ونزع الأسلحة والتنمية الاجتماعية والسكان والطفل والقضاء على كافة أشكال التمييز.
- فلسطين، كدولة وكمجتمع، تحترم الحقوق الفردية والحريات بما في ذلك حرية التفكير والتعبير والصحافة والنشر.
- فلسطين، كدولة وكمجتمع، تحترم البيئة وتقدم نموذجاً عالمياً في هذا المجال، وتحافظ على حقوق الأجيال المقبلة في المصادر المتوفرة.
- فلسطين دولة تسعى للنهوض والتقدم للوصول إلى مستويات تنمية متقدمة، وتعمل على استخدام التحديث التكنولوجي والمعلوماتي في سبيل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والنهضة الاقتصادية.
- فلسطين أرض مقدسة لكل الأديان، ويعمل الفلسطينيون على تعزيز طابعها الكوني الإنساني من خلال اجتذاب كافة الأحرار في العالم والمؤسسات الدولية الإيجابية لتحقيق مستوى تنموي أفضل وتقديم نماذج للتعايش الإنساني الإيجابي.
- فلسطين، كدولة وكمجتمع، تؤمن بالتسامح واللاعنف وتسعى إلى الاستفادة من التجربة التاريخية في تعزيز ثقافة اللاعنّف في كافة أنحاء العالم وتطوير مناهج تدريسية وأساليب عمل في هذا الاتجاه.
- فلسطين، كدولة وكمجتمع، تهتم بالثقافة

وتسعى إلى تطوير كل النشاطات التي تحافظ على الإيجابي من التراث الوطني، وتعزيز الثقافة الإنسانية الكونية من خلال تشجيع الفن والمسرح والأدب.

- فلسطين تتمتع بمجتمع مدني قوي يستمر في سعيه من أجل تعزيز المشاركة والمساءلة والتمثيل الصادق للفئات المهمشة في المجتمع.
- فلسطين لديها قطاع خاص يساهم بشكل جدي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتحمل مسؤولياته الوطنية والتنمية.
- للفلسطينيين قيادة رشيدة ومسئولة وصادقة تعطي الإلهام لكافة فئات الشعب، وتقوي العزائم وتشحن الهمم وتسعى إلى صوغ رؤى مشتركة وسياسات وخطط وحلول حقيقية، وتوحد الفلسطينيين على أهداف وتساهم في التنسيق الجدي بين الجهود القائمة وتطورها.
- إن الحلم بدولة ومجتمع يعيش فيه المواطنون كافة بكرامة وتعاون ومسؤولية ومحبة وسلام هو حلم قابل للتحقيق، في ظل إزالة المعوقات التي تعترض تحقيقه.
- إن نظرة جديّة للواقع الإنساني تؤكد أن أحلام الناس مشتركة، فجميع الناس، في حقيقة الأمر، يسعون إلى العدالة والسعادة والأمن الشخصي والأسري والمجتمعي.
- إن تضافر الجهود وبث جو من التفاضل المبني على أفعال إيجابية على أرض الواقع لكفيل بأن يقوم الفلسطينيون، وبالتعاون مع المجتمع الدولي، بإنشاء دولة تشكل نموذجاً في التنمية والعدل والسلام.

فلسطين دولة محبة
للسلام ومجتمع يتوق
للتعايش السلمي وتسعى
بشكل فعلي لتحقيق المساواة
للنساء ولفئات أخرى مهمشة
كالشباب والعمال
والأطفال والمعوقين.

للفلسطينيين قيادة رشيدة
ومسئولة وصادقة تعطي
الإلهام لكافة فئات الشعب،
وتقوي العزائم وتشحن
الهمم.

إن الحلم بدولة ومجتمع
يعيش فيه المواطنون كافة
بكرامة وتعاون ومسؤولية
ومحبة وسلام هو حلم
قابل للتحقيق.

